المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

25/09/2013

دورة تكوينية بالرباط حول آليات الرصد والتحري في مجال حقوق الإنسان

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان دورة تكوينية حول آليات الرصد والتحري وتقنيات زيارة أماكن الاحتجاز (السجون نموذجا) لفائدة أعضاء وأطر من المجلس ولجانه الجهوية، وذلك من 26 إلى 28 شتنبر 2013 بالرباط في إطار برنامج تعاون بين وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية ونظيرتها الهولندية.

وجاء في بلاغ للمجلس أن هذا البرنامج يهدف إلى دعم الانتقال الديمقراطي بالعالم العربي. ويتمثل الهدف من تنظيم هذه الدورة التكوينية في دعم وتأهيل قدرات أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل ضبط الأسس والمبادئ المتعلقة بآليات الرصد والتحري ومنهجية وتقنيات زيارة السجون وآليات المتابعة والتقييم وتغذية الحس الرقابي ضد كل الخروقات المنافية للقانون والانتهاكات التي تطال حقوق السجناء والسجينات والانخراط بفاعلية في الرصد والنهوض بأوضاع السجناء والسجينات.

وسيقوم بتأطير هذه الدورة التكوينية كل من فيمك هوفستي، أستاذة بجامعة ليدن (هولندا) منسقة الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بهولندا، و مارتن كويجير، أستاذ بجامعة ليدن، وماريان ويجن، مختصة في علوم التربية وعلم الإجرام في جامعة أمستردام بالإضافة إلى جميلة السيوري، عضو بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ويضم برنامج الدورة خمسة محاور وهي تقديم المبادئ الأساسية لحقوق السجناء في الصكوك الدولية والتشريعات الوطنية، وآليات رصد الانتهاكات وتقصي الحقائق، ومنهجية وتقنيات زيارة أماكن الاحتجاز، وطرق ووسائل متابعة التوصيات الخاصة بالسجون، وصياغة التوصيات والمقترحات على ضوء الإشكاليات المطروحة.

ويهدف البرنامج الهولندي، الذي تم إطلاقه سنة 2012 ليمتد إلى غاية سنة 2015، إلى دعم الأنشطة التي من شأنها دعم الانتقال الديمقراطي بالعالم العربي من خلال دعم مبادرات المجتمع المدني والمؤسسات المركزية أو المحلية، فضلا عن تعزيز العلاقات بين هولندا والدول التي يستهدفها البرنامج.

إسبانيا «تعترف بالتعاون النموذجي» للمغرب في مجال الهجرة

791573

قال وزير الداخلية الإسباني خورخي فرناندیز دیاز، أول أمس بمدريد، إن الحكومة الاسبانية «تشكر المغرب وتعترف بتعاونه النموذجي» في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

وأوضح الوزير الإسباني، في مداخلة في ورشة حول موضوع «الهجرة والتنقل» في إطار فعاليات المنتدى البرلماني المغربي الإسباني الثاني، الذي افتتحه رئيس مجلس النواب الإسباني (الغرفة السفلى للبرلمان) خيسوس بوسادا ونظيره المغربي كريم غلاب بحضور محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين وبيو غارسيا اسكوديرو،

رئيس مجلس الشيوخ الإسباني، أن «التعاون مع المغرب في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية نموذجي، ويتعين الاعتراف بالجهود التي تبذلها السلطات المغربية في هذا المجال، وشكرها» على ما تقوم به.

وأضاف أن «المغرب شريك استراتيجي من المستوى الأول بالنسبة لإسبانيا»، مشيدا بالتعاون «المتميز والمثمر» بين البلدين في مجالات مكافحة الهجرة غير الشرعية

والإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار في المخدرات، وأشار الى أن «المغرب وإسبانيا بلدان صديقان وجاران وشريكان يتقاسمان مصالح اقتصادية واستراتيجية ويحافظان على علاقات متميزة على جميع المستويات»، واصفا ايضا الزيارة التي قام بها الملك خوان كارلوس للمغرب في يوليوز الماضي ب«الناجحة».

وأكد فرناندیز دیاز أن التعاون المغربي الإسباني في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية أعطى «نتائج مهمة» تتجلى في تراجع عدد الوافدين من المهاجرين غير الشرعيين على السواحل الإسبانية خلال النصف الأول من السنة الجارية بنسبة 31 بالمائة مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية، مضيفا أن 77,3 في المائة من محاولات المهاجرين السريين الوصول إلى الثغر المحتل مليلية تم إحباطها بفضل التعاون الوثيق بين قوات الأمن المغربية ونظيرتها الإسبانية، والذي يشمل أيضا الجانب الإنساني.

وبعد أن ذكر بإنقاذ مصالح الإغاثة المغربية والإسبانية خلال غشت الماضي لما مجموعه 980 مرشحا للهجرة غير الشرعية بمياه مضيق جبل طارق، دعا الوزير الإسباني إلى اعتماد سياسة شاملة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مشيرا إلى أن المغرب، وبعد أن كان بلد عبور، تحول اليوم الى بلد استقبال للمهاجرين غير الشرعيين.

من جانبه، أكد كريم غلاب في تدخله خلال هذه الورشة على ضرورة المواكبة السياسية والإعلامية للجهود الجبارة التي يبذلها المغرب في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وحماية حدوده، مذكرا في هذا الصدد بالمبادرة الملكية وضع وتفعيل استراتيجية ومخطط عمل ملائمين، والتنسيق في هذا الشان مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومختلف الفاعلين المعنيين، بهدف بلورة سياسة شاملة ومتعددة الأبعاد لقضايا الهجرة.

واعتبر رئيس مجلس النواب أن مكافحة الهجرة غير الشرعية، التي أضحت قضية عالمية، تتطلب ردا مشتركا من جميع البلدان المعنية.وفي تدخلاتهم بهذه المناسبة، شدد رؤساء الفرق البرلمانية المغربية على أن المملكة لا يمكنها التصدي لهذه المشكلة بمفردها، مشيرين إلى أن المغرب شهد في الآونة الأخيرة تدفقا مكثفا للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، الذين تضاعف عددهم أربع مرات، داعين الى تعاون البلدان المجاورة لاسيما الجزائر من أجل القضاء على هذه الآفة.

يشار إلى أن المنتدى البرلماني المغربي الإسباني يتوخى تعزيز وتقوية علاقات التعاون والتنسيق بين برلمانيي البلدين حول العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما يساهم في تدعيم العلاقات الثنائية المتميزة التي تجمع الشعبين الصديقين بقيادة عاهلي البلدين صاحب الجلالة الملك محمد السادس وجلالة الملك خوان كارلوس الأول.

وإلى جانب حضورهما في هذا المنتدى، الذي سيتوج بإصدار بيان ختامي، سيشارك رئيسا مجلسي البرلمان المغربي في ندوة ستنظم بمقر البيت العربي في العاصمة الإسبانية مدريد حول موضوع «المغرب في القرن الحادي والعشرين: مجتمع في حالة تغير مستمرة»، بحضور خبراء وفاعلين من المجتمع المدني.

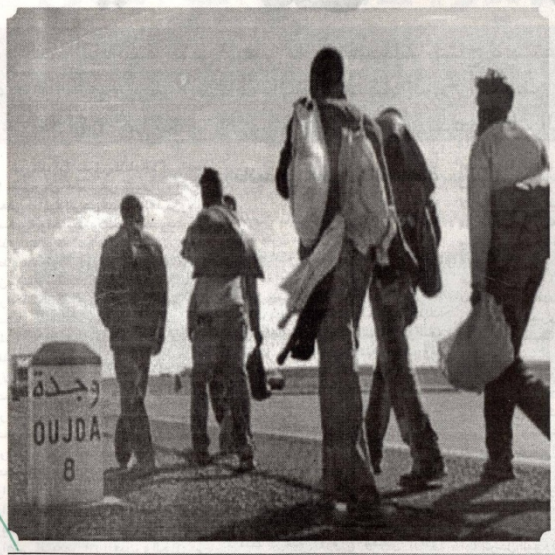

يومي 27 و28 شتنبر

الرباط تحتضن ملتقى دوليا حول «المحاكم الدستورية في المتوسط»

1A945

تحتضن مدينة الرباط يومي 27 و28 شتنبر الجاري الملتقى الدولي حول «المحاكم الدستورية في منطقة البحر الأبيض المتوسط»، الذي تنظمه المدرسة الوطنية للإدارة في إطار أنشطتها العلمية.

وسينظم هذا الملتقى بدعم من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والمجلس الدستوري، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية للقانون الدستوري ومؤسسة هانس سايدل.

وذكر بلاغ لمؤسسة هانس سايدل أن هذا الملتقى سيعرف مشاركة مجموعة من الباحثين والفاعلين في القانون الدستوري والعلوم السياسية على الصعيدين الوطني والدولي، إلى جانب جمعيات المجتمع المدني وهيئات دستورية وممثلي الإدارات ومؤسسات عمومية.

وسيشكل هذا اللقاء مناسبة لتبادل التجارب والخبرات في هذا المجال.

ويتوخى هذا الملتقى العلمي، الذي سيترأسه الوزير المنتدب المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، تسليط الضوء على الإنجازات القضائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتقييم وضع القانون وحماية الحقوق الأساسية، وتحديد التحديات التي يواجهها القضاء الدستوري الجديد.

كما سيكون فرصة لإبراز مكانة المحاكم الدستورية في أنظمة متغيرة ومحاولة إظهار ما إذا كانت هذه المحاكم تضطلع بمهمة مواكبة التحولات.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

دورة تكوينية حول آليات الرصد والتحري وتقنيات زيارة أماكن الاحتجاز

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان دورة تكوينية حول آليات الرصد والتحري وتقنيات زيارة أماكن الاحتجاز (السجون نموذجا) لفائدة أعضاء وأطر من المجلس ولجانه الجهوية، وذلك من 26 إلى 28 شتنبر 2013 بالرباط، في إطار برنامج تعاون بين وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية ونظيرتها الهولندية.

وجاء في بلاغ للمجلس أن هذا البرنامج يهدف إلى دعم الانتقال الديمقراطي بالعالم العربي. ويتمثل الهدف من تنظيم هذه الدورة التكوينية في دعم وتأهيل قدرات أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل ضبط الأسس والمبادئ المتعلقة بآليات الرصد والتحري ومنهجية وتقنيات زيارة السجون وآليات المتابعة والتقييم وتغذية الحس الرقابي ضد كل الخروقات المنافية للقانون والانتهاكات التي تطال حقوق السجناء والسجينات والانخراط بفاعلية في الرصد والنهوض بأوضاع السجناء والسجينات.

وسيقوم بتأطير هذه الدورة التكوينية كل من ة فيمك هوفستي، أستاذة بجامعة ليدن (هولندا) منسقة الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بهولندا، و مارتن كويجير، أستاذ بجامعة ليدن، وة ماريان ويجن، مختصة في علوم التربية وعلم الإجرام في جامعة تردام بالإضافة إلى ة جميلة السيوري، عضو بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ويضم برنامج الدورة خمسة محاور وهي تقديم المبادئ الأساسية لحقوق السجناء في الصكوك الدولية والتشريعات الوطنية، وآليات رصد الانتهاكات وتقصي الحقائق، ومنهجية وتقنيات زيارة أماكن الاحتجاز، وطرق ووسائل متابعة التوصيات الخاصة بالسجون ، وصياغة التوصيات والمقترحات على ضوء الإشكاليات المطروحة.

ويهدف البرنامج الهولندي، الذي تم إطلاقه سنة 2012 ليمتد إلى غاية سنة 2015، إلى دعم الأنشطة التي من شأنها دعم الانتقال الديمقراطي بالعالم العربي من خلال دعم مبادرات المجتمع المدني والمؤسسات المركزية أو المحلية، فضلا عن تعزيز العلاقات بين هولندا والدول التي يستهدفها البرنامج.

المغربية الصحراء

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

الكاتب العام لمجلس الجالية يشيد بالمبادرة الملكية من أجل بلورة سياسة جديدة في مجال الهجرة

الرباط (و ع)- أشاد الكاتب العام لمجلس الجالية المغربية في الخارج، عبد الله بوصوف، بالمبادرة الملكية الرامية إلى بلورة سياسة جديدة في مجال الهجرة.

وقال عبد الله بوصوف، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، «لا يمكننا في مجلس الجالية المغربية سوى الإشادة بهذه المبادرة وتثمينها، خاصة أنها تتجاوب مع نتائج العمل الذي سبق للمجلس أن أنجزه في موضوع الهجرة غير القانونية نحو المغرب». وفي ما يلي نص هذا الحديث:

■ بعد جملة من اللقاءات التي نظمها مجلس الجالية المغربية بالخارج تحت شعار "مغربيات من هنا وهناك"، ينظم المجلس دورة جديدة لهذا الملتقى، بعد غياب السنة الماضية. لماذا هذه الملتقيات؟ وما الذي تنتظرون منها؟

– يندرج تنظيم هذا اللقاء في إطار برنامج عمل المجلس الذي ينكب على دراسة قضايا المرأة المغربية في فضاءات الهجرة، الذي تشرف على إنجازه مجموعة العمل "مقاربة النوع والأجيال الجديدة" المكون من مجموعة نشيطة من عضوات مجلس الجالية. ومن الضروري التذكير بأن ملتقى دكار يعتبر حلقة في مسار انطلق، منذ خمس سنوات هدفه الوصول إلى تشخيص علمي دقيق للهجرة النسوية المغربية باعتماد مقاربة تشاركية موسعة يساهم فيها، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الجالية المغربية بالخارج، الفاعلون الأكاديميون والسياسيون وفعاليات المجتمع المدني بالمغرب وبدول الإقامة.

فاللقاء الأول الذي انعقد بمدينة مراكش تحت الرعاية الملكية السامية في سنة 2008، واللقاء الثاني المنعقد بالمدينة نفسها سنة 2009، واللذان شهدا مشاركة أزيد من 800 مشاركة ينتمون لمختلف بقاع العالم، أتاحا الفرصة للتبادل وفتح حوار بين نساء من المغرب ومواطنات مغربيات من عالم الهجرة، ووضع تشخيص أولي لقضايا ومشاكل المرأة المغربية في دول الإقامة، خاصة تلك التي تتعلق بالجوانب الحقوقية.

ونظرا لاختلاف نوعية المشاكل التي تواجهها النساء تبعا لاختلاف الفضاءات الثقافية والسوسيو اقتصادية للبلدان التي تحتضنهن، كان لزاما العمل على الاقتراب أكثر من قضايا الجاليات المهاجرة، من أجل فهم خصوصيات الهجرة المغربية النسوية على المستوى الإقليمي.

وفي هذا الإطار عمل المجلس على تنظيم ملتقيات إقليمية مع المواطنات المغربيات المقيمات في أوروبا والأمريكتين، حيث احتضنت بروكسيل ببلجيكا أول ملتقى إقليمي في دجنبر 2010، وشهدت مونريال بكندا تنظيم اللقاء الإقليمي الثاني في ماي 2011.

صحيح أن التحولات التي شهدها المغرب بعد تبني المملكة المغربية دستورا جديدا جعل المجلس ينكب على قضايا آنية، خلال السنة الماضية، وتعديل أجندة أنشطته للمشاركة بفعالية في الورش الدستوري الكبير، لكن برنامج عمله ظل متواصلا. ويأتي ملتقى دكار هذه السنة لاستكمال هذه اللقاءات الإقليمية التي ستتوج بلقاء يخصص لتدارس قضايا المرأة المغربية المهاجرة في دول العالم العربي والذي سينعقد قبل متم السنة الحالية.

■ يخصص ملتقى دكار يومي 20 و21 شتنبر لمغربيات دول إفريقيا جنوب الصحراء حول موضوع: "مغربيات إفريقيا جنوب الصحراء: مسارات وتحديات" 2013. ما الهدف من تنظيم هذا الملتقى وما هي المواضيع التي سينكب عليها المشاركون؟

– لا بد من التأكيد على الأهمية التي يوليها المجلس لهذا اللقاء. فعلى الرغم من أن عدد أفراد الجالية المغربية بدول إفريقيا جنوب الصحراء يقدر بحوالي 10 آلاف شخص، وهو الرقم الذي عكس ضعفا في أعداد المغاربة المقيمين ببلدان إفريقيا، مقارنة مع غيرها من قارات العالم، إلا أن هذا الحضور يعتبر نوعيا ويكتسي معاني عدة وينطوي على خصوصيات فريدة. فوجود هؤلاء المهاجرين والمهاجرات يشمل دول الساحل وغرب إفريقيا من السينغال وكوت ديفوار ومالي والكاميرون والغابون وغينيا وجنوب إفريقيا والبنين وبوركينافاسو. وهو وجود يتسم بعراقة وقدم يعكسان في واقع الأمر عراقة العلاقات البشرية بين المغرب وعمقه الإفريقي التي تعود إلى بداية العصور الوسطى، والتي خلفت تلاقحات اجتماعية وثقافية وروحية مازالت تغذي الروابط المتينة القائمة بين المغاربة وشعوب هذه الدول.

وإذا كان هذا الوجود المغربي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء قد استمر، خلال الفترة الحديثة إلى نهاية القرن التاسع عشر، فقد وازاه أيضا استقرار لأفراد من دول جنوب الصحراء في مختلف مناطق المغرب. كما أن هذا الوجود شهد تحولات خلال القرن العشرين بموازاة مع التقلبات التي شهدها هذا القرن. يعني ذلك كله أننا أمام جاليات مغربية مقيمة بدول جنوب الصحراء تتجسد فيها ومن خلالها تراكمات تاريخية للعلاقات بين المغرب وتلك الدول.

والمرأة المغربية تظل في هذا السياق العام فاعلا أساسيا. فنسبة النساء المغربيات تصل إلى 34.66 في المائة وهي نسبة مهمة خاصة إذا أخذنا بالاعتبار الأجيال الجديدة التي أخذت تنامى في تلك الدول. كما أن العقود الثلاثة الأخيرة شهدت تحولات عميقة أهمها التجذر في هذه الدول وبروز شرائح سوسيو اقتصادية جديدة منهن سيدات نجحن بشكل لامع في الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي في هذه الدول. لكن هناك أيضا أخريات يجدن أنفسهن في وضعية هشاشة لا تمكنهن من الاستفادة حتى من حقوقهن.

سينكب ملتقى دكار على تشريح أوضاع المرأة المغربية بدول جنوب الصحراء، في أفق الوصول إلى تشخيص دقيق لمشاكلها واستكشاف الحلول الممكنة لمعالجة أوضاعها وتمكينها من حقوقها الأساسية، مع تعميق التفكير في آفاق استثمار هذا الوجود الذي سبق وأشرنا إلى طابعه النوعي لما فيه خير الفئات المهاجرة وبلدها الأصلي وبلدان إقامتها، على حد سواء.

■ يتزامن هذا اللقاء مع الدينامية التي شهدها المغرب، أخيرا، إثر القرار الذي اتخذه المغرب، بتعليمات سامية من جلالة الملك محمد السادس، لنهج سياسة جديدة للهجرة تتماشى مع قيم المجتمع المغربي ومبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كيف تنظرون في المجلس إلى هذه المبادرة الجديدة، وهل ساهم المجلس باعتباره هيئة استشارية حول قضايا الهجرة عموما وقضايا الجالية المغربية على الخصوص في هذا التحول النوعي؟

– إنه قرار جريء وحكيم ذلك الذي اتخذه جلالة الملك على إثر التقرير الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول أوضاع المهاجرين من دول جنوب الصحراء. ولا شك أن التوجيهات الملكية السامية للحكومة، برسم سياسة جديدة للتعامل مع القضايا المرتبطة بهذا الموضوع تعكس مدى حرص جلالته على دعم الجوانب الإنسانية في مقاربة قضايا الهجرة عموما، وترسخ دور المغرب، باعتباره أرضا للاستقبال والعبور والتلاقح السوسيو- ثقافي يعكسه تاريخه ويؤكده حاضره. ولا يمكننا في مجلس الجالية المغربية سوى الإشادة بهذه المبادرة وتثمينها، خاصة أنها تتجاوب مع نتائج العمل الذي سبق للمجلس أن أنجزه في موضوع الهجرة غير القانونية نحو المغرب، بشراكة مع العديد من المؤسسات الدولية مثل معهد الأبحاث في السياسات العمومية البريطاني، ومركز البحث حول الهجرة بجامعة سوسيكس البريطانية، ومركز إيواء النساء بإيف البريطانية، والأرضية الدولية للتعاون حول المهاجرين غير القانونيين البلجيكية، ومركز التنمية والبحث النيجيري وبدعم من اللجنة الأوروبية.

وجرى عرض نتائج البحث المنجز في شهر يوليوز 2012 بالرباط، بحضور مجموعة من الخبراء والمسؤولين، والذي خلص إلى مجموعة من التوصيات أكدت على ضرورة مراجعة السياسات العمومية المتعلقة بتدبير هذا الملف. كما جرى نشر هذا التقرير في يونيو 2013. وقد شارك مجلس الجالية المغربية بالخارج في هذا المشروع تقنيا وماديا عبر التنسيق بين الحالتين المدروستين والمتعلقة أولاهما بالمهاجرين المتحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء في وضعية غير قانونية بالمغرب وثانيهما بعودة المهاجرين غير القانونيين إلى المغرب. كما ساهم المجلس في إطار هذا البرنامج في تنظيم الندوة الدولية حول المشروع بالعاصمة البلجيكية بروكسيل في يونيو 2013.

وقد سعدنا لتطابق الرؤية بين النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة مع تلك التي تضمنها التقرير الأخير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب. كما نتابع باهتمام المساعي الأخيرة للحكومة والرامية إلى تسريع وتيرة تنفيذ التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالسياسة الوطنية الجديدة للهجرة من خلال وضع مخطط عمل تطبيقي وتشكيل لجان متخصصة.

ومجلس الجالية المغربية بالخارج الذي خوله الظهير الشريف المحدث له اختصاص "إبداء الرأي بخصوص شؤون الهجرة" يظل مستعدا لمواصلة مساهمته في هذا الورش الوطني المهم بوضع خبرته وطاقاته وشبكة شركائه رهن إشارة الحكومة، بالإضافة إلى العمل على الاستفادة من تجارب ومهارات مغاربة العالم في دول الإقامة التي ستشكل دون شك قيمة مضافة لبناء هذه السياسة الجديدة، مع العلم أن إقرار سياسة جديدة لتدبير الهجرة بالمغرب سيكون له انعكاسات إيجابية على معالجة أوضاع الجاليات المغربية المقيمة بالخارج، خاصة في ما يتعلق بالجوانب المرتبطة بالحقوق الأساسية●

المغربية الصحراء

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم دورة تكوينية حول آليات الرصد والتحري وتقنيات زيارة أماكن الاحتجاز

■ الرباط (و م ع)- ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان دورة تكوينية حول آليات الرصد والتحري وتقنيات زيارة أماكن الاحتجاز (السجون نموذجا) لفائدة أعضاء وأطر من المجلس ولجانه الجهوية، من 26 إلى 28 شتنبر 2013 بالرباط، في إطار برنامج تعاون بين وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية ونظيرتها الهولندية.

وجاء في بلاغ للمجلس أن هذا البرنامج يهدف إلى دعم الانتقال الديمقراطي بالعالم العربي. ويتمثل الهدف من تنظيم هذه الدورة التكوينية في دعم وتأهيل قدرات أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل ضبط الأسس والمبادئ المتعلقة بآليات الرصد والتحري ومنهجية وتقنيات زيارة السجون وآليات المتابعة والتقييم وتغذية الحس الرقابي ضد كل الخروقات المنافية للقانون والانتهاكات التي تطال حقوق السجناء والسجينات والانخراط بفاعلية في الرصد والنهوض بأوضاع السجناء والسجينات.

وسيقوم بتأطير هذه الدورة التكوينية كل من فيمك هوفستي، أستاذة بجامعة ليدن (هولندا) منسقة الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بهولندا، ومارتن كويجير، أستاذ بجامعة ليدن، وماريان ويجن، مختصة في علوم التربية وعلم الإجرام في جامعة أمستردام، بالإضافة إلى جميلة السيوري، عضو بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ويضم برنامج الدورة خمسة محاور، وهي تقديم المبادئ الأساسية لحقوق السجناء في الصكوك الدولية والتشريعات الوطنية، وآليات رصد الانتهاكات وتقصي الحقائق، ومنهجية وتقنيات زيارة أماكن الاحتجاز، وطرق ووسائل متابعة التوصيات الخاصة بالسجون، وصياغة التوصيات والمقترحات على ضوء الإشكاليات المطروحة.

ويهدف البرنامج الهولندي، الذي جرى إطلاقه سنة 2012 ليمتد إلى غاية سنة 2015، إلى دعم الأنشطة التي من شأنها دعم الانتقال الديمقراطي بالعالم العربي، من خلال دعم مبادرات المجتمع المدني والمؤسسات المركزية أو المحلية، فضلا عن تعزيز العلاقات بين هولندا والدول التي يستهدفها البرنامج ●

الـ CNDH يناقش "الاستقلالية والمساءلة" بالدّانمارك

الأربعاء 25 شتنبر 2013 - 11:20

طار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلا بأمينه العام محمد الصبار وعضويه زينب العدوي والحبيب بلكوش، نحو العاصمة الدانماركية كُوبنهَاغْنْ لأجل المشاركة في أشغال "الحوار العربي الأوربي الثامن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان" الذي انطلق اليوم ويستمر ليومين من الجدل حول "استقلالية ومسائلة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان".

ذات الحوار هو عبارة عن شبكة تضم مجموعة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أوروبا كما في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ويهدف إلى تعزيز وتشجيع التفاهم حول قضايا حقوق الإنسان عبر إطلاق مسلسل لتطوير عمل المؤسسات الحقوقية الوطنية وبناء القدرات في المجال الحقوقي بناء على شراكات وتعاونات حول قضايا الاهتمامات المشتركة.

السيد ادريس اليزمي يبرز تنامي تشبع المجتمع المغربي بثقافة حقوق الإنسان

الرباط 25 شتنبر2013 /ومع/ أبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي أمام طلاب جامعة الرباط الدولية مساء اليوم الأربعاء، تنامي تشبع المجتمع المغربي بقيم وثقافة حقوق الإنسان.

وقال السيد اليزمي في محاضرة تحت عنوان "حقوق الإنسان والسياسة في المغرب"، إنه يمكن ملامسة تطور مجال حقوق الإنسان على المستوى القيمي والثقافي في المغرب من خلال ارتفاع عدد الجمعيات التي تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، وتزايد توظيف القاموس الحقوقي في خطابات مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، فضلا عن تصاعد مختلف الأشكال الاحتجاجية.

وفي هذا السياق، أوضح رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المجلس ولجانه الجهوية توصل في الفترة ما بين مارس 2011 ودجنبر 2012، بآلاف الشكايات من طرف المواطنين، مشيرا إلى أن العديد من هذه الشكايات " لا يندرج ضمن انتهاكات حقوق الانسان بقدر ما يبرز حاجة المواطنين إلى آليات أكثر للوساطة ".

من جهة أخرى، سلط السيد اليزمي الضوء على التقدم الذي حققه المغرب في مجال حماية والنهوض بأوضاع حقوق الإنسان ابتداء من تسعينيات القرن المنصرم، الشيء الذي أكسب المغرب ثقة متزايدة لدى شركائه الإقليميين والدوليين، لافتا بالخصوص إلى تمتع المملكة بوضع "الشريك من أجل الديمقراطية" لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والوضع المتقدم في علاقته مع الاتحاد الأوروبي.

وفي مقابل هذا التقدم، قال السيد الأزمي " إن التحدي الأساسي اليوم هو تنزيل المكتسبات الهامة التي أتى بها دستور يوليوز 2011 في مجال حقوق الإنسان"، مؤكدا على ضرورة انخراط جميع القوى الحية في المجتمع على جعل حقوق الإنسان واقعا يلمسه المواطنون في معيشهم اليومي. من جانب آخر، أبرز السيد اليزمي المسلسل الذي عرفه تطور حقوق الإنسان على المستوى الكوني لاسيما ابتداء من منتصف القرن العشرين، مشددا على المكانة المهمة التي بات يحتلها ملف حقوق الإنسان في العلاقات الدولية، وكذا في النقاش العمومي على المستوى المحلي.

يذكر أن هذه المحاضرة تندرج في إطار "أربعاء العلوم السياسية- الرباط"، وهو موعد شهري ينظم في الأربعاء الأول من كل شهر ويناقش عددا من المواضيع التي ينشطها فاعلون في الحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المغرب. ج/حج/ /ب ج/

Migration

1178412

Louis Michel salue la volonté de SM le Roi d'établir une nouvelle politique migratoire

L'eurodéputé belge et ex-commissaire européen au Développement et à l'Aide humanitaire, Louis Michel, a salué la volonté de SM le Roi Mohammed VI de doter le Maroc d'une nouvelle politique migratoire humaniste et globale.

"Je félicite et soutiens pleinement Sa Majesté le Roi Mohammed VI dans sa volonté d'établir une nouvelle politique migratoire globale au Maroc", a affirmé lundi le parlementaire européen dans un communiqué.

Lancien ministre d'Etat belge a ajouté que "c'est un devoir d'humanité que de vouloir s'engager dans une politique de migration responsable", notant qu'en décidant de prendre les mesures nécessaires pour régler la situation des immigrés clandestins établis sur son sol, le Maroc consolide sa place sur la scène internationale en tant que terre d'immigration et d'accueil. "En s'attaquant courageusement à toutes les facettes de cette politique, le Maroc deviendra un interlocuteur incontournable de la scène internationale en matière de bonne gouvernance de la migration", a insisté l'eurodéputé belge.

Il a également indiqué que les recommandations du rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) s'inscrivant dans la foulée du partenariat pour la mobilité UE-Maroc signé le 7 juin dernier, donnent les grandes orientations de cette nouvelle politique.

Après avoir fait observer que le phénomène de migration n'est plus uniquement Nord/Sud, mais désormais global, M. Louis Michel a affirmé que "la mondialisation nous force donc à repenser les politiques migratoires sur des bases justes et solidaires, qui doivent permettre aux 232 millions de migrants dans le monde de vivre décemment et d'être reconnus pour ce qu'ils sont: des êtres humains dont le courage, les efforts et les capacités d'adaptation en font des acteurs essentiels d'une mondialisation, humanisée, équitable, cohérente et réussie".

Madrid et Rabat, la main dans la main dans leur lutte contre l'immigration clandestine

Le nouveau projet espagnol parrainé par l'OIM, vise à rapatrier les immigrés installés au Nord du Maroc

Les assauts répétitifs, et dans la plupart des cas violents, des immigrés irréguliers contre les deux présides occupés de Sebta et Mellilia, semblent tarauder aussi bien les autorités espagnoles que marocaines.

Selon les chiffres, plus de 3000 immigrés clandestins ont tenté de franchir les barrières grillagées séparant le Maroc de ces présides en 2013, un chiffre largement supérieur à celui enregistré à la même période en 2012 (seulement 1610 personnes).

Cette tragique réalité a de toute évidence poussé le gouvernement espagnol à concocter un nouveau projet de coopération avec le Royaume, visant à rapatrier volontairement les irréguliers installés au Nord du Maroc. Lequel projet sera mis en œuvre en étroite coordination avec l'Organisation internationale de la migration. C'est ce qu'a annoncé le ministre de l'Intérieur espagnol, Jorge Fernández Díaz, lors du deuxième Forum parlementaire hispano-marocain, mais il n'a pas donné, selon EFE, aucun détail à ce propos.

Avant de faire une telle annonce, le ministre espagnol a expliqué que la collaboration des autorités marocaines avec l'Espagne dans la lutte contre l'immigration irrégulière est « parfaitement exemplaire ». Il a insisté sur le fait que le Royaume n'est pas uniquement un pays de transit des immigrés, mais « également un pays de séjour », souligne l'agence de presse espagnole EFE. Et d'ajouter que Jorge Fernández Díaz a mis en avant la nécessité d'« approfondir les voies de coopération » et de s'adapter à la réalité de chaque moment, car les immigrés qui se concentrent de plus en plus au Nord du Maroc, attendent le moment opportun pour passer en Espagne «par diverses voies, parfois désespérément».

T.M

Suite page 3

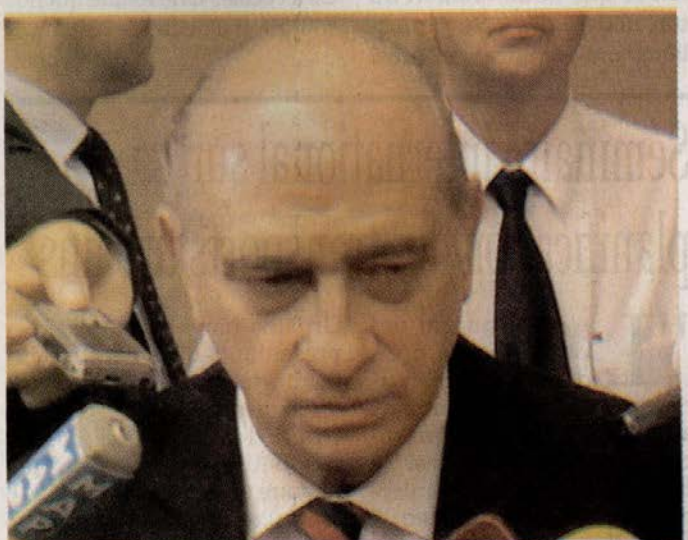

Le ministre espagnol de l'Intérieur Jorge Fernandez Diaz. Ph. MAP

Suite de la première page

Pour cette raison, le ministère de l'Intérieur espagnol a lancé cette initiative de coopération avec les autorités marocaines en vue «d'un nouveau projet de retour des immigrés irréguliers installés au Maroc», en collaboration avec l'Organisation internationale de la migration.

Cette nouvelle annonce de la part du ministère de l'Intérieur espagnol coïncide avec la nouvelle politique que le Maroc a décidé récemment d'initier suite à la publication d'un rapport sur l'immigration au Maroc par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Dans ce rapport, rappelle-t-on, «le CNDH appelle les pouvoirs publics, l'ensemble des acteurs sociaux et les pays partenaires du Maroc à prendre acte des nouvelles réalités et à agir en commun pour l'élaboration et la mise en œuvre d'une véritable politique publique protectrice des droits, basée sur la coopération internationale et intégrant la société civile. En relevant un tel défi, le Maroc pourrait constituer pour de nombreux pays du Sud, confrontés à des problématiques similaires, un exemple bénéfique».

T.M

A quoi servent les Droits de l'Homme ?

C'est quoi les droits de l'Homme ou plutôt que reste-t-il de la Déclaration universelle des droits de l'Homme adoptée par l'assemblée générale de l'ONU (Organisation des Nations Unies), le 10 décembre 1948, à Paris.

Très largement inspirée de la Déclaration des droits de l'homme et du citoyen élaboré en 1789, soit au lendemain de la Révolution française, il faut savoir que le texte est en quelque sorte une déclaration d'intention et non une obligation pour les Etats, ou tout du moins, pour les pays ayant adhérés en la ratifiant. Du coup, une interrogation se pose ? A quoi bon rédiger une Déclaration si les Etats ne sont pas obligés de la respecter ? Ou encore, que vaut une déclaration aussi belle soit-elle si elle n'a aucune portée juridique et obligation comptable ? Entendons nous bien, comptable en cas de droits de l'Homme bafoués devant une organisation internationale compétente pour juger et condamner tout manquement à des droits de l'homme élémentaire. Et force est de reconnaître qu'au surlendemain de la double guerre mondiale, l'horreur, la tragédie humaine, les massacres en cascade, les génocides, n'ont pas disparu, loin de là. Indonésie, Biafra, Cambodge, Rwanda ou encore la Syrie, comme cas dit d'école sont autant contre exemples qui viennent contre balancer voire quelque part contre légitimer la Déclaration universelle des Droits de l'Homme. Et que dire des cas de torture qui sévissent dans de nombreux Etats, que dire de l'esclavagisme traditionnel et surtout «moderne» qui a pignon sur rue à travers le monde, esclavagisme à plusieurs visages, que ce soit en matière de travail des enfants que dans les conditions de travail tout simplement inhumaines avec des «revenus» qui peinent à atteindre 10 dirhams par jour pour 10 heures de travail journalier. Bref. Pas question pour nous de dire que les droits de l'homme ne servent à rien, que les organisations en charge de veiller à son respect, elles aussi, ne servent à rien, bien au contraire, mais de nous interroger sur la place des droits de l'homme aujourd'hui, dans un monde globalisé et dans des économies financiarisés. On aurait pu croire que la mondialisation allait mondialiser les Etats et les peuples autour de valeurs dites fondamentales et universelles, telle que le respect des droits humains, il n'en est rien.

Mondialisation il y a eu et il y a mais avec des dominants et des dominés, comme si l'histoire n'a cesse de se répéter avec les grands de ce monde qui continuent à faire et défaire des Etats et à être à l'origine de pertes humaines à grande échelle, et ce au nom de la démocratie et du respect des Droits de l'homme, alors que nous savons que la motivation est toute autre. Ainsi, s'il est nécessaire d'avoir un cadre référentiel en matière de droits de l'Homme, il est tout aussi nécessaire de le faire évoluer avec son temps et de, allez disons le, d'arrêter de servir du droit pour faire couler le sang et de réduire l'Homme à ce qu'il peut y avoir de plus ignoble, celui d'exister sans existence réelle.

Invités : Nabila Tbeur, Directrice de la commission régionale des droits de l'Homme à Casablanca du CNDH (Conseil national des Droits de l'Homme), Mohamed El Boukili, membre de la commission Droits civils et politiques à l'AMDH (Association marocaine des droits humains), Jean Zaganaris, Enseignant Chercheur au CERAM EGE (Ecole d'Economie et de Gouvernance) de Rabat, Abderrahim Kassou, membre du CNDH (Conseil national des droits de l'Homme) et Mehdi Alioua, Sociologue et Enseignant Chercheur à l'IER (Université internationale de Rabat).

Louis Michel salue la volonté de S.M. le Roi d'établir une nouvelle politique migratoire

L'eurodéputé belge et ex-commissaire européen au Développement et à l'aide humanitaire, Louis Michel, a salué la volonté de S.M. le Roi Mohammed VI de doter le Maroc d'une nouvelle politique migratoire humaniste et globale. «Je félicite et soutiens pleinement Sa Majesté le Roi Mohammed VI dans sa volonté d'établir une nouvelle politique migratoire globale au Maroc», a affirmé lundi le parlementaire européen dans un communiqué. L'ancien ministre d'État belge a ajouté que «c'est un devoir d'humanité que de vouloir s'engager dans une politique de migration responsable», notant qu'en décidant de prendre les mesures nécessaires pour régler la situation des immigrés clandestins établis sur son sol, le Maroc consolide sa place sur la scène internationale en tant que terre d'immigration et d'accueil. «En s'attaquant courageusement à toutes les facettes de cette politique, le Maroc deviendra un interlocuteur incontournable de la scène internationale en matière de bonne gouvernance de la migration», a insisté l'eurodéputé belge. Il a également indiqué que les recommandations du rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), s'inscrivant dans la foulée du partenariat pour la mobilité UE-Maroc signé le 7 juin dernier, donnent les grandes orientations de cette nouvelle politique. ■

MAP

Immigration : le revirement du Maroc

Maroc(1818)

13 16
Recommander Tweeter

24/09/2013 à 11:37 Par Youssef Aït Akdim

▲ Manifestation pour le droit des immigrés, à Rabat, en décembre 2012. © FADEL SENNA / AFP

Après un rapport critique du Conseil national des droits de l'homme sur la manière dont les migrants sont traités, le gouvernement va revoir sa politique d'immigration.

Rabat opère un virage à 180 degrés sur le dossier des migrants. Intervenant après des mois de polémique sur fond d'actes racistes (dont le meurtre d'un Sénégalais, en août) et de violences policières, une "nouvelle politique d'immigration" a été annoncée à l'issue d'une réunion présidée, le 10 septembre, au palais royal de Casablanca par Mohammed VI, en présence de Fouad Ali El Himma, son bras droit, d'Abdelilah Benkirane, le chef du gouvernement, et des ministres de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la Justice.

>> À lire aussi : "Moi, Oumar, migrant guinéen bloqué dans le nord du Maroc"

La veille, le roi avait salué les recommandations du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), une instance dont il nomme le président et que le Conseil constitutionnel a soustrait au contrôle du Parlement. Le rapport, dont l'élaboration a pris plusieurs mois, critique directement la politique actuelle et les carences de la législation. Il relève "de nombreuses violations des droits" des migrants lors des opérations de refoulement à la frontière (avec l'Algérie et la Mauritanie).

Une politique migratoire plus "humaniste"

Jusque-là, le gouvernement a toujours défendu le travail de l'administration, indiquant que la police, la gendarmerie royale et les forces auxiliaires agissent "dans le cadre de la loi". En demandant que la politique migratoire soit gérée de manière plus "humaniste", le roi montre que le message a été reçu. Concrètement, le gouvernement est invité à mettre en oeuvre des procédures pour la régularisation des sans-papiers, "au cas par cas et selon des critères précis", qui restent à définir.

On estime à près de 20 000 le nombre de clandestins vivant au Maroc. Les associations actives sur le terrain plaident pour que la durée de résidence prise en compte pour la régularisation n'excède pas cinq ans, et insistent sur le respect des droits des enfants nés au Maroc (éducation, santé, accès à la nationalité...).

Concernant le droit d'asile, un communiqué conjoint des ministères de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la Justice évoque le "lancement immédiat d'un processus de mise à niveau du cadre juridique et institutionnel", conforme "aux normes internationales".

Le CNDH dépêche une commission d'enquête sur les événements qu'a connus la ville d'Assa

MAP - publié le Mercredi 25 Septembre 2013 à 11:27

Rabat - Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a dépêché une commission d'enquête au sujet des événements survenus lundi dernier dans la ville d'Assa.

A PROXIMITÉ

- Le CNDH apporte des éclaircissements sur la découverte des dépouilles de huit personnes à Fadret Eguiaa
- Rencontre à Marrakech sur "Les droits de l'homme et des jeunes dans la nouvelle constitution"
- Immigration : L'ONU félicite le CNDH et le Roi Mohammed VI
- L'OMDH enregistre positivement le rapport du CNDH sur la situation des migrants et des réfugiés au Maroc
- Réfugiés au Maroc : Le CNDH appelle à une évolution des mentalités et des textes

"Suite aux événements qu'a connus la ville d'Assa le lundi 23 septembre 2013, et que le CNDH a suivis à travers sa commission régionale de Tantan-Guelmim conformément à l'article 4 du dahir N 1.11.19 du 25 rabii I 1432 (1er mars 2011), le Conseil a dépêché une commission d'enquête au sujet de ces évènements", indique mercredi un communiqué du CNDH.

Cette commission est composée de Jamila Siouri, membre du CNDH, Taoufiq Berdiji, président de la commission régionale des droits de l'Homme de Tantan-Guelmim, Omar El Hala et Bouchra Ikider, membres de la commission régionale des droits de l'Homme de Tantan-Guelmim, Boubrik Rahal et Hamid El Cam, conseillers auprès de la présidence du CNDH.